مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

تجارب دولية خاصة بقضية التعليم

أغسطس ٢٠٠٤

قائمة المحتويات

مقدمة ٣

القسم الأول: مشاكل وقضايا التعليم ٤

القسم الثانى: السياسات والآليات المتبعة لمواجهة قضايا التعليم ٨

القسم الثالث: مصفوفة التجارب الدولية فى مجال التعليم ١٤

قائمة المراجع ٣٥

مقدمة

يعد الاهتمام بالتعليم من القضايا الاجتماعية الهامة ذات المحدد لكفاءة رأس المال البشرى فى الدولة ومن ثمَّ تؤثر فى التقدم الذى تحرزه المجتمعات. لذا فقد أصبحت عملية تطوير التعليم أحد أهم محاور اهتمام الحكومة المصرية فى الفترة الأخيرة. فقد تبين أن المعلم قد تم إهماله طويلاً سواء من حيث الاهتمام بكفاءته التدريسية من خلال تلقيه التدريب الكافى على الطرق المثلى لتوصيل المعلومات والتأهيل المناسب للتعامل مع الطلاب. كما تبين عدم كفاءة المناهج الدراسية المقررة حيث أنها تركز على حشو عقول الطلاب بكم متزايد من المعلومات دون أى جهد فى تنمية القدرات العقلية لديهم من فهم وتحليل وتفكير وحل المشكلات. كما أنه من أهم نقاط ضعف المناهج الدراسية الحالية فى مصر عدم احتوائها على قيم ومبادئ تهدف إلى تنمية الوعى السياسى والثقافى والدينى والاجتماعى لدى الطلاب، مما يسهم فى انعكاس ذلك على المجتمع بشكل عملى ملموس.

وفى هذا الإطار تم الرجوع إلى مجموعة من التجارب الدولية فى مجال دعم وتطوير عملية التعليم بهدف التوصل إلى نقاط القوة والنجاح فى تلك البرامج والتى يمكن تطبيقها على الحالة المصرية لتطوير العملية التعليمية فى مصر. ومن المقترح أن يتم ذلك من خلال تطبيق استراتيجية تطوير تستند إلى إعادة النظر فى برامج التعليم الحالية والربط بينها وبين المتطلبات العالمية مع الحفاظ على الهوية القومية والتنسيق مع موارد الدولة وخطة التنمية. مع الأخذ فى الاعتبار بعض الأولويات الأساسية لتطوير عملية التعليم فى مصر والتى من أهمها؛ رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس وتفعيل تكنولوجيا الاتصالات بالإضافة إلى الاعتماد على عنصر الجودة.

ومن هذا المنطلق تتناول الورقة دراسة أهم المشاكل والقضايا المرتبطة بالتعليم بمراحله المختلفة وهى المشاكل الخاصة بإدارة العملية التعليمية، وجودة التعليم وأخيراً مشكلات البحث والتطوير. ثم بعد ذلك يتم عرض لأهم السياسات والآليات التى تم إتباعها للنهوض بالعملية التعليمية فى مجموعة من الدول. يلى ذلك عرض لمصفوفة التجارب الدولية الخاصة بتطوير التعليم والتى يمكن الاستفادة منها فى تطوير العملية التعليمية فى مصر.

القسم الأول

مشاكل وقضايا التعليم

إن الأولوية التى يحتلها رأس المال البشرى فى الاقتصاد الجديد تقود إلى "صراع عالمى حول الموهوبين" تماماً كما حدث عندما كانت الشعوب فى الماضى تتصارع على الأراضى لأن الأرض كانت تعتبر أصلاً من أصول الإنتاج، وكنتيجة منطقية لهذا التوجه الجديد سوف تبدأ الأصول المادية بفقدان قيمتها كأصول مضمونة، بينما يصبح رأس المال البشرى غير المادى ذا قيمة ربحية. ومن ثم نجد أن تنمية وزيادة رأس المال البشرى تتطلب من العديد من دول العالم إجراء مجموعة من الإصلاحات الهيكلية فى منظوماتها التعليمية. حيث تعانى العديد من الدول من بعض المشاكل التى تعوق مسيرة تطور وتقدم منظوماتها التعليمية وتتمثل أهم المشاكل التى تواجه قطاع التعليم فى التالى:

- **مشكلات إدارة العملية التعليمية**

- عدم وجود سياسة تعليمية عامة واضحة المعالم والأهداف مما يؤدى إلى تخبط الآراء والسياسات المتبعة وتدهور مخرجات العملية التعليمية ككل.

- انخفاض مشاركة القطاع الخاص فى العملية التعليمية، مما يقلل من فرص التمويل المتاحة لتمويل تطوير العملية التعليمية وتمويل عمليات تدريب الطلاب بما يتفق مع احتياجات السوق وهذا ما يؤدى بدوره إلى تحمل ميزانية الحكومة لضغوطاً كبيرة فى ظل تزايد أعداد الملتحقين بالعملية التعليمية.

- مركزية التعليم ما قبل الجامعى من حيث الإدارة ووضع المناهج الدراسية وتطويرها. حيث تتسم إدارة قطاع التعليم فى الكثير من دول العالم بالهيمنة التامة للحكومة على إدارة العملية التعليمية. كما نجد أن هناك مركزية تامة وهيمنة من قبل الحكومة فى عملية وضع المناهج التعليمية مما يؤدى أن يكون هناك منهج واحد فقط يتم تدريسه لكل طلاب المرحلة التعليمية، مع عدم الأخذ فى الاعتبار اتفاق المناهج الدراسية مع طبيعة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية الجغرافية للمناطق المختلفة داخل الدولة.

- عدم المساواة فى توزيع التعليم سواء بين الفئات مرتفعة الدخول وفئات محدودى الدخل، أو على مستوى المناطق الحضرية والمناطق الريفية الفقيرة. حيث لا تهتم كثير من الحكومات بوضع أنظمة للمنح الدراسية التى تتيح لمحدودى الدخل الحصول على مستوى معين من التعليم. كما يلاحظ انخفاض مستوى التعليم فى المناطق الريفية الفقيرة وذلك لتدنى البنية التحتية للتعليم بهذه المناطق وانخفاض عدد المدارس وانخفاض الكفاءة التربوية للمعلمين فى هذه المناطق. كما يلاحظ أيضاً انخفاض نسبة الملتحقين من الإناث فى التعليم بمراحله المختلفة عن نسبة الذكور فى المناطق الريفية الفقيرة.

- **مشكلات جودة التعليم**

- انخفاض جودة مخرجات العملية التعليمية خاصة فى ظل تدهور البنية التحتية لقطاع التعليم واهتمام الكثير من الدول بزيادة معدلات القيد فى مراحل التعليم المختلفة. حيث تؤدى زيادة كثافة الفصول إلى انخفاض الاهتمام بالإبداع والابتكار وذلك فى ظل عدم الاهتمام بتقديم خدمات تدريبية للمعلمين كى يتمكنوا من مقابلة تحديات تحسين جودة خريجى العملية التعليمية فى ظل تزايد أعداد المقيدين بالمراحل التعليمية المختلفة فإن ذلك يؤدى بدوره إلى انخفاض كفاءة الطلاب التعليمية.

- **مشكلات نظام التقييم**

- ضعف وانخفاض كفاءة نظم تقييم العملية التعليمية سواء للمدرسين أو الإدارات التعليمية أو البرامج والمشاريع التعليمية، وهذا ما يؤدى بدوره إلى تدهور العملية التعليمية ككل وإهدار الموارد. كذلك ضعف نظم التقويم التربوى فى التعليم قبل الجامعى لعدم وضع أسس تقويم للطالب بطريقة تراكمية تمتد إلى أكثر من فصل دراسى بل وأكثر من عام دراسى مما يتطلب نظام صادق للتقويم من خلال التحقق الفعلى من مستويات الطلاب وعدم الاعتماد على تقويم الفرصة الواحدة الذى يحرم الكثيرين من الاستمرار فى التعليم. كما نجد أن نظم التقويم تعتمد بالأساس على الامتحانات فقط والتى تعتمد على قياس درجة حفظ الطالب وليس قياس مدى استيعابه حيث لا تهتم بالأنشطة الفنية والرياضية والتكنولوجية أو بالأبحاث التى يقدمها الطالب.

- **مشكلات البحث والتطوير**

- تضاؤل نسبة الملتحقين بالكليات العملية فى مقابل الملتحقين بالكليات النظرية مما يؤدى إلى محدودية أنشطة البحث والتطوير.

- عدم ربط مؤسسات البحث العلمى والتطوير بالقطاعات الإنتاجية والخدمية مما يؤدى إلى تدنى دور القطاع الخاص فى تمويل البحث والتطوير وانخفاض مستويات الإنتاجية مقارنة بمستويات الإنتاجية فى الدول المتقدمة.

- تدنى الاهتمام بالتعليم الفنى وانخفاض مكانته بالنسبة لأفراد المجتمع، واعتبار الطلاب الملتحقين بهذا النوع من التعليم على أنهم مجموعة من الطلاب المخفقين الذين لم يستطيعوا الحصول على مجموع كبير من الدرجات فى مرحلة التعليم الأساسى ليمكنهم من الالتحاق بالتعليم الثانوى، على الرغم من الأهمية الكبيرة التى يحتلها هذا النوع من أنواع التعليم فى الدول المتقدمة وذلك لقدرته على تخريج العمالة المدربة الماهرة التى يحتاجها أى اقتصاد لتحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية لرأس المال البشرى.

- تدهور المناهج الدراسية وعدم وجود آلية لتطويرها، كما لا يتم توظيف تكنولوجيا المعلومات الحديثة للارتقاء بالتعليم وإعادة بناء المحتوى التعليمى للمناهج بوسائل تكنولوجيا المعلومات وتطوير الإدارة المدرسية والجامعية باستخدام التكنولوجيا وعدم اعتبار القدرة على استخدام الحاسب الآلى وفقاً للمعايير العالمية شرطاً للتعيين والترقى فى مؤسسات التعليم.

- **مشكلات ربط التعليم بسوق العمل**

- عدم استجابة منظومة التعليم لمتطلبات سوق العمل، حيث نجد أن هناك جيش كبير من الخريجين المتعطلين الذين لا يستطيعون الحصول على وظائف تلائم دراساتهم وذلك ناتج عن اختلاف طبيعة الدراسة التى تلقاها هؤلاء الطلاب عن تلك التى تلائم متطلبات سوق العمل. حيث نجد أن معظم المناهج تركز على النواحى النظرية فقط ولا تهتم بالجوانب العملية. ومن ثم لا يتمتع خريجى المنظومة التعليمية بالمهارات اللازمة

للانخراط فى سوق العمل وتحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية التى تمكـن الدولـة مـن تحقيق التنافسية على المستوى الدولى.

القسم الثانى

السياسات والآليات المتبعة لمواجهة قضايا التعليم

نظراً للأهمية القصوى التى يحتلها قطاع التعليم فى قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن ذلك يتطلب من الدول أن تقوم بإجراء بعض الإصلاحات الهيكلية والتطوير فى منظومتها التعليمية. ومن واقع التجارب الدولية فى مجال إصلاح قطاع التعليم تبين أن هناك مجموعة مشتركة من السياسات والآليات التى تم إتباعها للصعود بقطاع التعليم ليتمكن من تنفيذ الأهداف المنوطة به لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى ونمو المجتمع المعرفى. وتتمثل أهم هذه السياسات والآليات وفقاً للمشاكل التى تم ذكرها أنفاً فيما يلى:

- **اللامركزية فى إدارة العملية التعليمية.**

- إتباع نظم إدارة لامركزية فى إدارة المدارس عن طريق تفويض سلطات للحكومة المحلية وتشجيع مشاركة الشركات فى تشغيل المدارس بهدف زيادة مساهمتها فى التمويل والتدريب.
- تعزيز مشاركة المدرسة والمجتمع فى عملية صنع القرار الخاصة بشئون المدرسة.
- إعادة تعريف وصياغة دور الحكومة فى العملية التعليمية.
- اختيار بعض المدارس الثانوية لكى يطبق عليها برنامج للإدارة اللامركزية التامة.
- منح مكاتب التعليم بالإدارة المحلية الاستقلال الكافى عند تخطيط وتنفيذ أنشطة البرامج مع تحديد المدارس والمجتمعات المشاركة، والأنشطة المقترحة، والمعايير التى يجب أن تستوفى فى المشروع.
- تضع مكاتب التعليم بالإدارة المحلية خطط سنوية للبرامج المنفذة بما فى ذلك المتابعة.
- أهمية الفصل الواضح بين النواحى الإدارية والأكاديمية والمالية فى مؤسسات التعليم من خلال تأسيس مجموعة من الجهات المختصة وهى مجلس الإقرار ومجلس التمويل ومجلس البحث الأكاديمى لضمان استقلال تلك المؤسسات.

- **جودة التعليم**

- التوسع فى أبحاث تطوير التعليم.
- تحسين الطاقات المؤسسية المؤدية إلى زيادة جودة وكفاءة خريجى التعليم.
- تشجيع المدارس لتكون أكثر ايجابية فى تطوير جودة التعليم من خلال تنشيط البرامج الأكاديمية لتحقيق مقاييس أعلى لجودة العملية التعليمية.
- تحسين وجهة نظر أصحاب العمل عن جودة وكفاءة الخريجين.
- تحسين مراقبة الجودة.
- تحسين جودة وكفاءة التعليم الأساسى خاصة البنية الأساسية ويشمل تدريب المدرسين والمفتشين، توفير الكتب والأدوات المدرسية، إدخال الحاسب الآلى فى المدارس وزيادة معدلات القيد فى المدارس.
- دعم صانع القرار لتحسين جودة التعليم بناء على بيانات دقيقة.
- تكوين لجنة للتأكيد على الجودة تكون مسئولة عن تطوير السياسات الخاصة بقياس جودة وكفاءة خريجى التعليم العالى.
- دعم نظام قومى للتأكيد على جودة مخرجات التعليم العالى.
- تصميم حملات لتوضيح جودة مخرجات التعليم العالى من خلال عمل المجلات الدورية والتقارير والحملات الإعلامية.

- **تحقيق استجابة التعليم لمتطلبات السوق**

- إعادة تشكيل التعليم العالى ليكون أكثر استجابة للمجالات المؤثرة فى اقتصاديات السوق ومتطلباته عن طريق:
  ١. تغيير مجالات التعليم بما يتوافق مع متطلبات السوق.
  ٢. تعديل حجم الاستثمار والتمويل فى المجالات التعليمية المختلفة بحيث يتم التوسع فى المجالات المطلوبة فى السوق.
- تقديم منح لتطوير البرامج والابتكارات الجديدة فى المجالات الجديدة ومحو المجالات ذات التخصص الزائد Over-Specialized.
- السماح بحرية أكبر فى اختيار مواد الدراسة، والسماح بوجود تخصص رئيسى فى مجالين.

- تقوية الروابط بين أصحاب العمل والمدارس خاصة مع مدارس التعليم الفنى والمدارس التى تخرج العمالة الماهرة.

- **زيادة مشاركة القطاع الخاص فى التعليم**

- تشجيع الاستثمار الخاص فى تمويل عمليات التوسع وتطوير جودة التعليم العالى.
- تشجيع مبادرات القطاع الخاص من أفراد ومؤسسات للمشاركة فى تصميم برامج التدريب المختلفة.
- تعديل الأطر القانونية لتشمل توسيع دور القطاع الخاص فى التعليم، بالإضافة إلى تقديم بعض الإعفاءات الضريبية لمؤسسات التعليم التابعة للقطاع الخاص.
- زيادة دور المؤسسات الخاصة بتقييم برامج سوق العمل ووضع وتطبيق السياسات المختلفة.

- **تطوير نظم تقييم العملية التعليمية**

- تطوير أنظمة التقييم على مستوى الدولة ومستوى الإدارة المحلية من خلال وضع معايير مختلفة للتقييم بشكل دورى.
- تأسيس نظام لتقييم كل من الطلاب والمعلمين والمؤسسات التعليمية.
- تقديم مفهوم التقييم على أساس النتائج التعليمية.
- تدريب المعلمين وبعض من الإداريين على طرق التقييم.
- وضع الميكانيكية اللازمة لرقابة وتقييم البرامج التعليمية على المدى المتوسط والطويل.

- **المساواة فى الحصول على التعليم**

- تحقيق المساواة فى الالتحاق بين ذوى الدخول المرتفعة ومحدودى الدخل بعمل منح لمحدودى الدخل تعينهم على استكمال تعليمهم.
- نشر التعليم وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم فى المناطق الريفية والفقيرة.
- تحفيز الأسر الفقيرة والريفية على تعليم أطفالهم بالإضافة إلى الدعم الكامل لتعليم أطفالهم.
- دعم طلاب الدراسات العليا الموهوبين من محدودى الدخل وصرف منح دورية لتشجيعهم ومعاونتهم على التفرغ للدراسة.

- **تطوير المناهج الدراسية**

- تحسين المناهج الدراسية وتطوير الكتب الدراسية فى مراحل التعليم والمراجع المستخدمة فى مؤسسات تدريب المدرسين.
- إعادة تأهيل المدارس وتزويدها بالمعدات بما يتوافق مع تعديل المناهج الدراسية.
- تعديل المناهج الدراسية فى المدارس لتتضمن مواد تأهيلية للعمل.
- وضع نظام لتطوير المناهج الدراسية فى بعض المدارس منهم بعض المدارس فى الريف.
- تحفيز القطاع الخاص على المشاركة فى تطوير المناهج بعمل مسابقات للمشاركة فى التطوير.
- تعميق التعليم والمناهج الدراسية من خلال تحويل الجامعات إلى مراكز للإبداع والابتكار، ومساعدة المدارس على تطوير ملامحها التعليمية.

- **زيادة نسبة الملتحقين بالكليات العملية إلى النظرية**

- تشجيع الطلبة على الالتحاق بالكليات العملية بزيادة سعتها الاستيعابية.
- تطوير مناهج الرياضة والعلوم فى مراحل التعليم قبل الجامعى وتشجيع الطلبة على دراستها.
- تحفيز الجامعات والجهات الخاصة على تطوير المناهج العلمية فى الكليات ومراحل التعليم ما قبل الجامعى.
- تشجيع الجامعات الخاصة على إنشاء الكليات العلمية وربطها لمتطلبات السوق

- **ربط مؤسسات البحث العلمى بالقطاع الإنتاجى**

- دراسة احتياجات القطاع الإنتاجى من المهارات التدريبية المختلفة وإنعكاسها على خطة التعليم.
- تمويل القطاعات الإنتاجية للأبحاث العلمية فى مجالاتهم من خلال مراكز البحث العلمى والجامعات.
- تنظيم ورش عمل تضم القطاعات الإنتاجية وجهات البحث العلمى لمناقشة احتياجات واهتمامات كل منهم.

- **توفير مناخ إبداعى للتعليم**

- تأسيس سياسة تعليمية تقوم على دعم وتشجيع الإبداع.
- توفير بيئة تعليمية قادرة على المساهمة فى خلق مناخ من التعليم الديناميكى المتنوع.

- تشكيل ثقافة إبداعية يتم من خلالها توفير وتنويع الابتكار، وتبادل المعرفة.
- تعزيز هيكل وبيئة الإبداع من خلال توفير الموارد وتقوية العلاقات بين المؤسسات التعليمية.
- التدريس لكل أنواع المعارف، و الحرص على جعل التفكير الإبداعى أحد أهداف النظام التعليمى.
- تأسيس نوادى إبداعية وتنظيمات داخل المدارس وفى أى مكان يمكن للطلاب أن يكتشفوا فيه مواهبهم المتعددة.
- تصميم أماكن فى الحرم الجامعى يمكن للطلاب من خلالها عرض أعمالهم الإبداعية.
- عقد معسكرات للطلاب لاكتساب مهارات من تجارب الحياة والخروج من قاعات الدروس وتنمية إعجابهم بالحياة بصفة عامة.
- اختيار قادة من المدرسين Teacher Leaders من ذوى القدرات الإبداعية وتكوين فريق تدريسى مبدع لنشر أفكار التدريس الإبداعى.
- عقد ورش عمل للتنمية المحترفة للمدرسين لتحسين فرص تبادل الأفكار.
- تقديم سلسلة من برامج الراديو والتلفزيون وتقارير عن العائلات المبدعة والوحدات المبدعة، ونشر الأحداث والألعاب والمسابقات الإبداعية.
- بناء قاعدة بحثية وتطوير المؤشرات القومية الخاصة بالتعليم الإبداعى وتطوير معايير للتقييم المنتظم للتعلم والتدريس الإبداعى.

- **تطوير التعليم الفنى**

- صياغة برامج تدريب مرنة للاستجابة لاحتياجات المتدربين وسوق العمل.
- تحسين كفاءة إدارة المؤسسات التدريبية.
- تقوية الربط بين البرامج التدريبية والصناعة.
- تحديث ورش العمل.
- تنمية مهارات مدرسى التعليم الفنى.
- توفير التمويل الكافى لزيادة البرامج التدريبية من خلال زيادة دور القطاع الخاص.
- تنظيم برامج تدريبية لتأهيل مدرسين للتعليم الفنى من خريجى التعليم الفنى لزيادة أعداد المدرسين الأكفاء.

- استمرار اللامركزية فى إدارة المدارس للسلطات المحلية وتشجيع مشاركة الشركات فى تشغيل المدارس بهدف زيادة مساهمتها فى التمويل والتدريب.
- تقوية الروابط بين أصحاب العمل والمدارس خاصة مع مدارس التعليم الفنى ومدارس العمالة الماهرة.

وفيما يلى عرض لأهم التجارب الدولية الخاصة بقضية تطوير التعليم، وسيتم تناول التجارب المختلفة من خلال عدة نقاط أهمها توصيف المشكلة وسياسات مواجهتها والآليات المختلفة لتطبيق تلك السياسات ثم عرض الجهات القائمة على تطبيق الدراسات وأخيراً المدى الزمنى اللازم لتطبيق السياسات. ومن أهم التجارب التى سيتم عرضها هى تجارب مجموعة من دول آسيا فى تطوير التعليم، تجارب بعض دول الأمريكتين فى تطوير التعليم، تجارب بعض الدول الأوروبية فى تطوير التعليم، وأخيراً تجارب أحد الدول الأفريقية ودولة نيوزيلندا فى استراليا فى تطوير التعليم.

القسم الثالث

مصفوفة التجارب الدولية فى مجال التعليم

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
تحسين جودة التعليم العالى فى سرى لانكا	ويقوم المشروع على دعم برنامج الحكومة لإصلاح التعليم العالى لتحقيق الجودة فى نظام التعليم العالى.	▪ تعديل هيكل السياسة المتبعة لحفز الأداء. ▪ تحسين ومراقبة الجودة. ▪ التمويل وتعبئة الموارد. ▪ تحسين إمكانية توظيف الخريجين المتعطلين فى القطاع الخاص. ▪ زيادة الحصول على معلومات عن نظام التعليم العالى لتلافى نقاط الضعف الأساسية فى النظام.	▪ تكوين لجنة للتأكيد على الجودة. ▪ تطبيق الأنشطة البحثية لمراقبة وتقييم أثر الاستثمار فى المشروع على النواحى الأكاديمية والاقتصادية والاجتماعية. ▪ تأسيس صندوق دعم الجودة. ▪ تأسيس البرنامج الثانى للشباب المحترف Young Professional II Program لدعم عملية التدريب.	وحدة تخطيط السياسات والتنمية فى وزارة التعليم العالى والتدريب فى سرى لانكا، والسكرتارية الفنية لتحسين الجودة، بالتعاون مع لجنة المنح الجامعية.	▪ عدد المتخرجين ذوى الكفاءات القادرين على تلبية احتياجات الطلب فى سوق العمل. ▪ معدل التوظف للمتخرجين من برامج التعليم العالى المختلفة. ▪ درجة تعامل الخريجين مع تكنولوجيا المعلومات. ▪ معدل التوظف بين المتعطلين المعاد تدريبهم والخريجين المتعطلين.

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
تطوير مهارات مدرسين التعليم الثانوى فى إندونيسيا	يهتم المشروع بتحسين وتطوير عملية التدريس والتعلم فى المرحلة الثانوية من خلال تطوير تعليم المدرسين فى ٣١ مؤسسة من مؤسسات تدريب المدرسين لتوفير عدد من المدرسين القادرين على مقابلة التوسع فى أعداد الطلبة المقيدين فى قطاع التعليم.	▪ توفير المعدات العلمية المستخدمة مجالات الكيمياء والفيزياء والرياضيات. ▪ تحسين المناهج الدراسية وتطوير الكتب الدراسية والمراجع المستخدمة فى مؤسسات تدريب المدرسين. ▪ تقديم الخدمات التدريبية للمدرسين بعد التخرج. ▪ دعم الروابط بين المدارس الثانوية، وعقد اتفاقات شراكات مع مؤسسات أجنبية. ▪ تنفيذ برامج لمنح درجة الماجستير والدكتوراه. ▪ عقد دورات تدريبية وورش عمل. ▪ تنفيذ أبحاث لتطوير التعليم بالإضافة إلى التأكيد على الجودة.	▪ تأسيس وحدة مركزية لتنفيذ المشروع، ووحدة لمراقبة وتقييم المشروع والاستشارات الإدارية. ▪ وجود فريق من الخبراء لتطوير مناهج التعليم، وتطوير أداء الفريق المسئول عن تدريب المدرسين، وتطوير إدارة المشروع. ▪ تقوم وحدة تقييم ومراقبة المشروع بتأسيس علاقات مع وزارة التعليم العالى والثقافة، كذلك التعاقد مع الخبراء لقياس أثر المشروع وتقييمه. ▪ توفير ٤٨٥،٨ أستاذ / شهر من الخبراء الوطنيين، و ١٨ أستاذ / شهر من الخبراء الأجانب للدعم الفنى للمشروع.	مجلس إدارة التعليم العالى، ومدير الشئون الأكاديمية.	▪ تقدم الحكومة تقرير نصف سنوى للبنك الدولى عن ما تم إنجازه فى مراحل المشروع. ▪ دراسة أثر المشروع على مستوى الفقر من خلال عرض تقارير إحصائية عن العمر والدخل ومكان الإقامة ونسبة الحضور فى المدارس. ▪ دراسة أثر المشروع على تنمية المرأة، من خلال تحديد أعداد النساء المؤهلين فى المناصب القيادية فى قطاع التعليم.
تطوير التعليم الثانوى فى تايلاند	شهدت تايلاند تحولاً سريعاً من مجتمع قائم على الزراعة إلى اقتصاد صناعى واعد يتجه	▪ إعطاء أولوية أولى للتوسع فى التعليم الثانوى. ▪ تصميم برنامج للأعمال المدنية يتضمن تحديث المعامل والورش.	▪ مد فترة التعليم الأساسى من ٦– ٩ سنوات بحيث تكون الفترة الزائدة غير إلزامية. ▪ تعديل المناهج الدراسية فى المدارس	▪ وزارة التعليم ▪ لجنة توجيه المشروع. ▪ وحدة تنسيق	.....

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
	بصفة أساسية نحو التصنيع والخدمات من أجل التجارة الخارجية، وهو ما فرض على الحكومة تطوير برامج التعليم للاستجابة للتغييرات الاقتصادية التى شهدتها.	▪ تصميم برنامج للتنمية المؤسسية يقدم تدريب عملى لمدرسين المدارس الثانوية أثناء العمل. ▪ تصميم برنامج الأبحاث والخدمات الفنية يقدم المساعدة الاستشارية ويقدم منح بحثية ويطور الدورات التدريبية.	التى تم اختيارها للمشروع لتتضمن مواد تأهيلية للعمل. ▪ تحديث المعامل وورش العمل ▪ التوسع فى تدريب المدرسين أثناء العمل للمدرسين الذين بحاجة لتحسين مستواهم. ▪ توفير المواد والأدوات اللازمة لتعليم المدرسين. ▪ إنشاء شبكة من المراكز التعليمية تقدم محتوى تعليمى متقدم فى مواد الرياضة والعلوم والإنجليزية لعدد من الطلبة يتم اختيارهم ▪ تقديم منح دراسية بهذه المراكز للطلبة المتميزين.	المشروع. ▪ وحدة تنفيذ المشروع.	
تطوير التعليم الفنى فى تايلاند	▪ هناك عدة مشاكل يعانى منها التعليم الفنى فى تايلاند منها انخفاض الجودة وعدم مواكبة البرامج التدريبية للتطورات التكنولوجية الحديثة. وقد اتبعت تايلاند مشروعا يركز	▪ تنمية برامج تدريبية لتأهيل مدرسين للتعليم الفنى. ▪ ربط البرامج التدريبية بمتطلبات الموظفين. ▪ التوسع فى برامج تنمية المهارات.	▪ إنشاء ٢٥ مؤسسة جديدة للتعليم الفنى. ▪ قيام الحكومة بتوفير ٨ مليون دولار أمريكى لإقراض أصحاب المؤسسات التعليمية فى الأقاليم.	وزارة التعليم	▪ استغلال حوالى ٨٠٪ من القاعات الدراسية فى مؤسسات التدريب الفنى بنهاية المشروع. ▪ زيادة عدد المقررات التى لها علاقة بالصناعة بنسبة ١٠٪ على الأقل بنهاية

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
	على ثلاثة أجزاء أساسية ■ الجزء الأول: يتضمن تطوير المؤسسات القائمة على تدريب طلبة التعليم الفنى. ■ الجزء الثانى: يهتم بتنظيم برامج تدريبية للإداريين والمدرسين، بالإضافة إلى توفير الخدمات الاستشارية الخاصة بإدارة المشروع. ■ الجزء الثالث: يختص بتوفير المعدات الحديثة لورش العمل.				المشروع. ■ الانتهاء من تطوير المناهج القائمة ووضع المناهج الخاصة بالمقررات الجديدة بنهاية المشروع. ■ توفير الأجهزة اللازمة للمختبرات طبقا للجدول الزمنى لتنفيذ المشروع. ■ الانتهاء من تعديل الإنشاءات الخاصة بورش العمل بنهاية المشروع. ■ زيادة مهارات التلاميذ بحوالى ٢٠٪ بعد حصول مدرسيهم على البرامج التدريبية.
تطوير التعليم الإبداعى فى تايوان	لاقى مفهوم التعليم الإبداعى اهتمام فى تايوان فى الستينات وقد مر منذ ذلك الحين بالعديد من مراحل التطور. وقد أوضحت الكثير من قوانين وسياسات	■ تعزيز هيكل وبيئة الإبداع. ■ إنعاش البنية التحتية الإدارية. ■ تعزيز الإدارة المدرسية. ■ تعميق التعليم والمناهج الدراسية.	■ البرنامج الأول: رعاية الرحلات التعليمية للمتعلمين المبدعين. ■ البرنامج الثانى: تطوير أداء المعلمين المبدعين. ■ البرنامج الثالث: الإدارة الشاملة للمدارس المبدعة	وزارة التعليم فى تايوان.	.....

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
	إصلاح التعليم أن الاهتمام بالتعليم الإبداعى يجب أن يتم تضمينه فى كافة المناهج التربوية فى المجتمع. وقد بدأت وزارة التعليم فى عام ٢٠٠٢ فى تكوين مجموعة من المشروعات التى تهدف إلى جعل تايوان "جمهورية الإبداع".		■ البرنامج الرابع: الحياة المبدعة فى العمل. ■ البرنامج الخامس: التعليم من خلال الانترنت عن طريق بنك الموارد الإبداعية. ■ البرنامج السادس: التعزيز المستمر لخلق الإبداع.		
تطوير التعليم فى ماليزيا	■ انخفاض جودة التعليم الأساسى. ■ عدم مواكبة سياسات التعليم الفنى لطلب السوق. ■ نقص المهارات الإدارية والفنية	■ زيادة عدد سنوات التعليم الأساسى من تسعة إلى إحدى عشر عاما. ■ تعديل سياسات التعليم الفنى. ■ تطوير السياسات الخاصة بوزارة التعليم.	■ زيادة الطاقة الاستيعابية من خلال توفير ١٥٢، ١٣٢ منزل للطلبة. ■ تدريب ١١٣٠ مدرس. ■ عقد ورش عمل لتنمية برامج التدريب.	■ لجنة تنسيق البرنامج تحت رئاسة السكرتير العام لوزارة التعليم. ■ قسم الأبحاث والسياسات بوزارة التعليم.	■ مقارنة معدلات القيد فى المدارس بعام ١٩٩٨. ■ أعداد مدرسى التعليم الأساسى المؤهلين والحاصلين على دورات تدريبية. ■ أعداد مدرسى التعليم الفنى الذين اجتازوا البرامج التدريبية. ■ زيادة البيانات المتاحة عن المناطق المتطرفة من خلال نظام إدارة معلومات التعليم.

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
					▪ أعداد العاملين فى وزارة التعليم الحاصلين على دورات تدريبية.
تطوير التدريب التأهيلى فى الصين	كان النمو السريع والتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الصينى متزامناً مع إصلاح الشركات التى تمتلكها الدولة مما تسبب فى زيادة الطلب بشكل مستمر على العمالة المدربة تدريب ماهر وهو ما انعكس فى نظم التعليم والتدريب، كذلك تسبب الارتباط بالسوق العالمى من خلال التصدير فى الحاجة إلى زيادة جودة المنتجات وزيادة محتواها التكنولوجى، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى نظام للتدريب التأهيلى. وتم من خلال هذا البرنامج إلحاق أكثر من نصف الطلبة فى سنوات	▪ تصميم برنامج تعليم تأهيلى بهدف تخريج عمالة ماهرة.	▪ الحصول على قرض من البنك الدولى لتمويل المشروع ▪ تصميم برنامجين للتحويلات يحدد تخصصات التدريب طبقاً لحاجة سوق العمل.	▪ تقوم اللجنة القومية لتسيير المشروع والتى يشترك فيها كل من اللجنة القومية للتعليم ولجان التعليم بالمقاطعات ▪ مكتب قروض الاستثمار الأجنبى	▪ نسبة الخريجين من مؤسسات المشروع الذين عملوا خلال ٦ أشهر من التخرج. ▪ متوسط أجور الخريجين العمال مقارنة بالعمال فى نفس العمر ولم يتلقوا تدريب. ▪ نسبة المدارس التابعة للمشروع التى أصبحت مدارس قومية متميزة. ▪ نسبة المدارس التى يوجد لديها نظام للتغذية. ▪ نسبة استخدام المعامل والورش مقارنة بالمتدربين فى مدارس خارج المشروع. ▪ نسبة التمويل من الصناعة

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
	التخرج من المدرسة الثانوية بمدارس التدريب التأهيلى والفنى وتم وضعها كجزء مهم من نظام التعليم الصينى وتم عمل إصلاحات بهدف تزويد نصف خريجى المدارس الثانوية بمهارات وظيفية عملية، والنصف الباقى الذى درس الثانوى العام استمر فى مساره الطبيعى.				ورسم التعليم. ■ عدد خريجى مدارس المشروع الذين يعملون فى شركات ملكية مشتركة أو خاصة.
■ تطوير التعليم الفنى فى الهند	هناك عدة أسباب تطلبت وجود مشروع تطوير التعليم الفنى فى الهند منها تحرر الاقتصاد الهندى واندماجه مع الاقتصاد العالمى وهذا أدى إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة المدربة، كذلك تضائل فرص التعليم أمام بعض فئات المجتمع مثل النساء وطلاب بعض القبائل. اعتمد المشروع الذى اتبعته الهند على ثلاثة	■ خلق مزيد من الفرص أمام النساء وطلاب القبائل المدربين. ■ توفير المرونة لبرامج التعليم الفنى. ■ زيادة كفاءة التعليم الفنى من خلال جعل التخطيط معتمد على الحاسب الآلى.	■ عمل ورشات عمل فى أكتوبر ١٩٩٩. ■ عمل زيارات ميدانية لمراكز التعليم الفنى وللطلاب. ■ إنشاء ستة مراكز تعليمية جديدة للتعليم الفنى.	■ قسم التعليم الثانوى والعالى بوزارة الموارد البشرية. ■ إنشاء وحدة تنفيذ المشروع القومى بمساعدة مستشارين التعليم فى الهند.	■ نسبة الخريجون الذين عملوا فى مجال تدريبهم خلال عام من تخرجهم. ■ متوسط الزمن اللازم لإنهاء دبلومة التعليم الفنى. ■ زيادة نسبة قيد النساء، طلاب القبائل والطلاب الريفيين فى برامج التدريب الفنى. ■ زيادة أعداد الطلاب الراغبين فى دراسة التعليم

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
	مكونات أساسية ■ المكون الأول يركز على زيادة الطاقة الاستيعابية للتعليم الفنى. ■ المكون الثانى يهتم بتحسين جودة التعليم الفنى من خلال تطوير وتحديث المعامل وورش العمل. ■ المكون الثالث يركز على تحسين كفاءة التعليم الفنى من خلال تحسين نظم إدارة التعليم الفنى.				الفنى. ■ نسبة المدرسين المدربين. ■ نسبة ورش العمل التى تم تحديثها. ■ عدد البرامج التدريبية الجديدة التى تم استحداثها.
إصلاح التعليم الثانوى فى السلفادور	يقوم المشروع على نشر التعليم الثانوى لتعزيز جودة وكفاءة العاملين الملتحقين حديثاً بسوق العمل حتى يتسنى للحكومة زيادة تنافسيتها فى السوق العالمى.	■ تأسيس برامج منح دراسية للطلاب محدودى الدخل. ■ بناء فصول جديدة وتجهيزها بالأثاث والمعدات اللازمة. ■ توسيع برامج التعليم عن بعد الحالية فى مرحلة التعليم الثانوى. ■ تطوير المناهج الدراسية بالإضافة إلى مراجعة المناهج الحالية.	■ وضع مجموعة من السياسات والإجراءات واختيار بعض المعايير لإدارة وتنفيذ البرنامج. ■ تأليف لجنة تمثل كل من القطاع العام والخاص لضمان الشفافية فى إدارة البرنامج. ■ تقييم الوضع الحالى للبنية التحتية فى المدارس وتشييد وتجهيز ١٢٥ فصل جديد.	وزارة التعليم ومكتب التعاون والمشروعات الدولية وصندوق الاستثمار الاجتماعى للتنمية المحلية ومؤسسة التكنولوجيا المركزية الأمريكية والمؤسسة السلفادورية	■ معدل تزايد أعداد القوى العاملة الماهرة. ■ عمل الحكومة المركزية كمنظم مشرف فقط وترك مهمة تنفيذ المشروع على عاتق المدارس والمستويات اللامركزية. ■ تزايد المعدل الكلى للالتحاق بالمدارس الثانوية

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
		▪ تحسين الإدارة وخاصة إدارة الموارد البشرية. ▪ تأسيس حملات لزيادة وعى العامة ومساندة إصلاح التعليم الثانوى.	▪ تقييم البرنامج الحالى للتعليم عن بعد. ▪ مراجعة المناهج الدراسية التى أقرتها وزارة التعليم وتطبيق مناهج دراسية جديدة وطبعها وتوزيعها. ▪ منح دورة تدريبية كل سنة لأعضاء مجلس المدارس. ▪ عمل مسوح لقياس رضا المجتمع عن العملية التعلمية. ▪ عقد حملات إعلامية سنوياً، وعقد ٤ مؤتمرات سنوياً عن إصلاح التعليم الثانوى، وتقييم أثر حملات التوعية.	للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس المدارس.	من ١٨٪ فى عام ١٩٩٧ إلى ٢٣٪ فى عام ٢٠٠٢. ▪ تزايد معدل الانتقال من المرحلة التاسعة إلى المرحلة العاشرة من ٧٨٪ فى عام ١٩٩٧ إلى ٩٠٪ فى عام ٢٠٠٢. ▪ تزايد معدلات النجاح ومستوى الدرجات فى الرياضيات والعلوم واللغات بحلول عام ٢٠٠٢.
تحسين التعليم العالى فى تشيلى	يقوم المشروع على تحسين أداء التعليم العالى فى تشيلى وتوضيح دور الدولة فى التعليم العالى وتشجيع التغيير فى ثقافة نظام التعليم لتحسين ورفع جودة مخرجات نظام التعليم العالى.	▪ بناء الإطار السياسى بتحسين الإطار القانونى والتنظيمى، وتحديد الإطار السياسى. ▪ التأكيد على جودة مخرجات التعليم العالى. ▪ تحقيق العدالة فى توزيع التعليم العالى من خلال سياسات تمويل ودعم المؤسسات التعليمية، وسياسات دعم تكاليف التعليم للطلاب محدودى الدخل.	▪ تحديد تعريفات واضحة لدور مؤسسات التعليم العالى، وتسهيل عملية انتقال الطلاب والخريجين فيما بين المؤسسات التعليمية. ▪ تصميم نظام إدارة المعلومات لدعم عملية اتخاذ القرار، وتصميم حملات تسويقية لدعم التعليم التقنى. ▪ دعم نظام قومى للتأكيد على جودة مخرجات التعليم العالى. ▪ تأسيس إطار المؤهلات اللازمة لبرامج	قسم التعليم العالى فى وزارة التعليم العالى، المجلس الأعلى للتعليم، اللجنة القومية للبحث العلمى والتكنولوجى، إدارة صندوق التمويل، وحدات التطبيق المؤسسية.	▪ نسبة الخريجين العاملين فى مجال دراستهم بعد حلول ٦ أشهر فقط على تخرجهم. ▪ تحسن وجهة نظر أصحاب العمل عن جودة وكفاءة الخريجين. ▪ تحسن عمليات القيد والتخرج فى البرامج التقنية سواء للخريجين أو

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
			الدراسة من قبل اليونسكو. ▪ تحديد الأسباب المختلفة التى قد تؤدى إلى ظلم بعض الطلاب محدودى الدخل بحرمانهم من الالتحاق بالتعليم العالى.		غير الخريجين. ▪ نسبة الطلاب محدودى الدخل المقيدين والمتخرجين من نظام التعليم العالى.
تطوير التعليم الأساسى فى المكسيك	جاء مشروع تطوير التعليم الأساسى فى المكسيك استجابة للتغييرات التى طرأت على الاقتصاد المكسيكى من حدوث نمو اقتصادى وارتباط بتجمع النافتا وما استتبعه ذلك من تطوير للتعليم بصفة عامة والتعليم الأساسى بصفة خاصة باعتباره قاعدة لتطوير التعليم الفنى والعام وشمل المشروع برنامج تحسين جودة التعليم الأساسى من خلال التوسع فى أنشطة التعليم الإلزامى وتدريب المدرسين والإداريين،وبرنامج لتطوير القدرة المؤسسية للمستوى الفيدرالى ومستوى الولايات من	▪ استمرار اللامركزية فى إدارة المدارس للسلطات المحلية. ▪ تحسين مناهج التعليم ليس فقط من خلال التعلم الرسمى فى قاعة الدرس لكن أيضا تعزيز قيم احترام الذات وقيم المواطنة. ▪ توسيع قاعدة التعليم الأساسى للتلاميذ فى المناطق الفقيرة بما فيهم الفئات المهاجرة. ▪ تحسين جودة التعليم الاساسى. ▪ تعزيز مشاركة المدرسة والمجتمع فى عملية صنع القرار داخل المدرسة.	▪ منح سكرتارية التعليم بالولايات الاستقلال الكافى فى تخطيط وتنفيذ أنشطة البرنامج مع مراعاة الخطوط العريضة للمشروع والتى تحدد المدارس والمجتمعات المشاركة، والأنشطة المقترحة، والمعايير التى يجب أن تستوفى. ▪ تقدم سكرتارية التعليم بالولايات خطط سنوية للبرامج المنفذة بما فى ذلك المتابعة.	▪ تقوم CONAFE بالمسؤولية الأساسية عن تنفيذ المشروع. ▪ وحدة البرامج التكميلية والتى تعمل على تنسيق المسؤوليات بالمشاركة مع وزارة التعليم ▪ وحدة إدارة التمويل وتختص بالإدارة التمويلية للمشروع.	.....

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
	خلال تقوية نظام التقييم، دعم دور سكرتارية التعليم بالولايات عن طريق منحها سلطات التخطيط والميزانية والتطبيق.				
تحديث التعليم فى المكسيك	أدى نجاح المكسيك فى تحقيق النمو الاقتصادى إلى طلب المزيد من التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق القدرة الإنتاجية العالية والتنافسية فى منتجاتها وذلك لضمان استمرار النمو الاقتصادى الذى يقوده القطاع الخاص، وهو ما تطلب توافر عمالة ماهرة قادرة على مواكبة التغيرات وذلك من خلال تحديد المهارات المطلوبة فى سوق العمل مع توفير النظم التى يمكنها الاستجابة لتلك الاحتياجات.	▪ توفير فرص متساوية وذات جودة من التعليم الابتدائى ▪ توفير فرص متساوية وذات جودة من التعليم الفنى والتدريب.	▪ الحصول على قرض من البنك من البنك الدولى. ▪ مد مدة الدراسة السنوية ▪ مد عدد سنوات الدراسة بالتعليم الابتدائى ▪ زيادة موازنة التعليم ▪ تطبيق برامج تدريبية أكثر مرونة تعكس احتياجات سوق العمل. ▪ تقديم تدريب للعمالة أثناء العمل. ▪ إنشاء نظام قومى لقياس ومعايرة المهارات والذى يستخدم فى تقييم برامج التدريب ويديره القطاع الخ.	▪ تقوم لجنة توجيه المشروع بالإشراف على التنفيذ ▪ وزارة العمل والرفاهة الاجتماعية ▪ وزارة التعليم ▪ إنشاء لجنة لوضع معايير الكفاءة ومنح الشهادات.	.....
تطوير جودة التعليم الأساسى فى بيرو	كنتيجة للسياسات الاقتصادية الغير سليمة والتوسع الزائد لدور الدولة ظل معدل النمو خلال السبعينات والثمانينات	▪ زيادة تغطية الطلبة فى المستويات الابتدائية وما قبلها ▪ تحسين مستوى التعليم لمواجهة تحديات الاقتصاد الحديث القائم	▪ رفع أجور المدرسين بشكل تدريجى خلال السنوات العشر القادمة ▪ زيادة مرتبات المدرسين فى المناطق الريفية بحوالى ٢٥٪.	▪ وزارة التعليم من خلال مجالس الإدارة القومية ولجنة تطبيق	يتم التقييم على ثلاثة مستويات أساسية وهى: ▪ مستوى الطالب فى امتحانات الرياضيات

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
	أقل من معدل نمو السكان، وارتفع معدل الفقر تم تبنى برنامج للإصلاح الاقتصادى فى التسعينات واستتبع ذلك إصلاحات للنظام التعليمى الذى كان يعانى من عدم المساواة بالإضافة لعدم الكفاية، وتم تنفيذ ثلاثة برامج الأول جودة التعليم والثانى تحديث الإدارة التعليمية والثالث تحسين البنية الأساسية.	على التكنولوجيا. ■ تقوية الإطار المؤسسى والإدارى للنظام التعليمى	■ توفير المعدات والمواد المستخدمة فى العملية التعليمية ■ زيادة نصيب التعليم من الناتج المحلى الاجمالى ■ زيادة الاستقلال والمحاسبية فى المدارس ■ تحسين كفاءة توزيع الموارد بالمدارس ■ إعادة تأهيل البنية الأساسية بالمدارس ■ تحديث نظم الإدارة بالمدارس.	المشروع ■ ومجلس استشارى يرأسه وزير التعليم ويتكون من المدير الوطنى للمشروع ونائب الوزير والسكرتارية العامة للتعليم. ■ المعهد الوطنى للبنية الأساسية للصحة والتعليم. ■ الخدمة الوطنية للتدريب وصناعة البناء.	واللغات وتوزيع الوقت ويقاس من خلال استطلاع رأى الطلاب. ■ مستوى المدرسة وتستخدم له مؤشرات معدلات الإعادة ومعدلات القبول فى المراحل التالية. ■ مستوى المجتمع والأساس فيها هو كيف تؤثر التجربة على العلاقة بين المدرسة والمؤسسات خارجها مثل جمعيات الآباء وتقاس من خلال استطلاع رأى الآباء.
تطوير التعليم الأساسى فى غواتيمالا	هناك عدة تحديات تواجه التعليم الأساسى فى غواتيمالا منها انخفاض جودة التعليم الأساسى خاصة فى المناطق الريفية، انخفاض معدلات القيد فى المدارس، ضعف كفاءة أداء وزارة التعليم. ويتكون	■ تحسين نظام الإدارة والتمويل الخاص بالمدارس. ■ تطوير المناهج الدراسية. ■ إعادة توزيع الوظائف والمسؤوليات بين المستويات الإدارية المختلفة.	■ زيادة أعداد الطلبة المقيدين إلى حوالى ٣٦،٠٠٠ طالب. ■ عمل ورشات عمل سنوية خاصة بتدريب المدرسين. ■ توفير برامج تدريبية لحوالى ١٨٢٠ مدرس كل عام.	■ تتولى وزارة التعليم تنسيق المشروع بصفه عامة. ■ إنشاء لجنة لإدارة المشروع للتأكد من كفاءة استخدام القرض.	■ زيادة معدلات القيد فى مدارس التعليم الابتدائى من ٦٨،٢٪ فى عام ١٩٩٥ إلى ٨٥٪ بحلول عام ٢٠٠٢. ■ زيادة معدلات القيد سنويا فى الريف بحوالى ٦٪.

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
	المشروع الذى اتبعته غواتيمالا من ثلاثة أجزاء ■ الجزء الأول يركز على زيادة معدلات القيد فى مدارس التعليم الأساسى. ■ الجزء الثانى يتضمن تحسين جودة وكفاءة المدارس. ■ الجزء الثالث يهتم بزيادة كفاءة أداء وزارة التعليم.				■ زيادة معدلات قيد البنات فى الريف من٤٤،٤٪ فى عام ١٩٩٥إلى ٤٨٪ بحلول عام ٢٠٠٢. ■ انخفاض معدلات التسرب من العملية التعليمية من ١٠،٥٪ فى عام ١٩٩٥ إلى ٥٪ فى عام ٢٠٠٢. ■ انخفاض نسبة الطلاب الراسبين من ١٧٪ فى عام ١٩٩٦ إلى ٥٪ فى عام ٢٠٠٢. ■ تنفيذ القواعد الجديدة الخاصة بتنظيم العمل داخل الوزارة بحلول عام ٢٠٠٢.
تطوير التعليم الفنى فى كولومبيا	■ التداخل بين أكثر من مؤسسة حكومية لتنظيم التعليم الفنى. ■ عدم استجابة سياسات التعليم الفنى للتغيرات	■ تعديل التشريعات و القوانين الخاصة بالتعليم الفنى الحكومى. ■ تنمية وتحديث برامج الدراسات العليا. ■ زيادة فاعلية الرقابة والتقييم.	■ عمل ورشة عمل فى يناير ٢٠٠٢. ■ سن القوانين اللازمة لتسهيل تنفيذ المشروع. ■ توفير أكثر من نظام لحوافز الطلاب مثل المنح الدراسية، الائتمان.	■ وزارة التعليم القومى. ■ مجلس الرقابة و السياسة القومية تحت رئاسة وزارة	■ عدد الطلاب المقيدين فى التعليم الفنى. ■ ضبط دقة مؤشرات البطالة و الأجور.

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
	الحديثة.			التعليم القومى. ■ المؤسسة الكولومبية المسئولة عن الدراسات العليا وأخرى مسئولة عن التعليم الفنى.	■ عدد برامج التقييم. ■ زيادة عدد طلبة الدراسات العليا. ■ تخفيض التكاليف الإدارية لبرامج القروض للطلاب. ■ عدد الطلاب من الطبقات الفقيرة الحاصلين على منح. ■ عدد الطلاب الحاصلين على قروض.
إعادة هيكلة التعليم العالى والبحث العلمى فى رومانيا	قامت الحكومة الرومانية بالتعاون مع البنك الدولى بتبنى برنامج لإعادة هيكلة التعليم العالى والبحث العلمى لتدعيم أهداف الحكومة الرومانية فى تطوير التعليم العالى.	■ تغيير مجالات التعليم حسب متطلبات السوق وتعديل حجم الاستثمار والتمويل الموجه إلى قطاع التعليم. ■ إقرار البحث العلمى وتقييم نتائج العملية التعليمية بالإضافة إلى تشجيع البرامج الابتكارية وتحقيق	■ تقديم المنح لتطوير البرامج الجديدة. ■ تقديم التمويل طبقاً لعدد الملتحقين وتعديل هيكل الإنفاق على التعليم بالإضافة إلى التصديق على برنامج للدراسات العليا. ■ اختزال فترة البرنامج وتعديل الإطار القانونى لتوسيع دور القطاع الخاص.	مجلس تمويل التعليم العالى، ومؤسسات التعليم العالى، ووزارة التعليم فى رومانيا والبنك الدولى.	■ نسبة الإنفاق العام المخصص للتعليم العالى. ■ توزيع الإنفاق العام على التعليم ما بين تكاليف التشغيل والاستثمار الرأسمالى ومخصصات دعم ورفاهية الطلاب.

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
		التوازن فى الإنفاق على التعليم. ■ خفض ميزانية التعليم بالإضافة إلى التوسع فى التعليم الخاص. ■ الدعم على أساس الاستحقاق وثبات المنح المقدمة للطلبة. ■ إعادة تخصيص دور الحكومة وتحقيق اللامركزية.	■ توزيع المنح حسب الاستحقاق ومشاركة القطاع العام فى مساعدة طلبة التعليم الخاص مالياً. ■ إعادة تخصيص دور ووظائف وزارة التعليم وتأسيس مجموعة من الجهات المتخصصة للإشراف على العملية التعليمية بالإضافة إلى ضمان استقلال المؤسسات التعليمية والمالية والإدارية.		■ معدل المشاركة والتغير فى مستوى وتوزيع القيد فى التعليم العالى بين مؤسسات التعليم التابعة لكل من القطاع العام والخاص. ■ التغير فى نسبة الطلاب/فريق التدريس، ووحدات التكلفة. ■ تغير هيكل ومتطلبات ومضمون البرامج الأكاديمية. ■ التغير فى معدلات النجاح ومعدل توظف الخريجين. ■ ارتفاع نسبة الحاصلين على الماجستير والدكتوراه. ■ درجة التعاون بين رومانيا والعالم الخارجى فى مجالات التدريب المتقدم. ■ المنح المقدمة لتمويل مشروعات التعليم العالى سواء كانت محلية أو

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
					أجنبية. ■ معدل القيد والإكمال فى التعليم العالى. ■ فرص الوظائف المتاحة للخريجين ونسبة التعليم عن بعد فى رومانيا.
تطوير التعليم الأساسى فى تركيا	■ هناك عدة مشاكل حددتها وزارة التعليم القومى وهى أنه من إجمالى مليون ونصف المليون طفل فى تركيا ١٤,٢٪ منهم فى سن التعليم الأساسى لم يلتحقوا بالمدارس، الانطباع العام بانخفاض جودة العملية التعليمية، زيادة كثافة الفصول. وقد قامت تركيا بإتباع برنامج يركز على أربع مكونات أساسية وهى: ■ إطالة مدة التعليم الأساسى. ■ تحسين جودة التعليم الأساسى.	■ تطبيق المبادرات التى تؤدى إلى زيادة إقبال الأطفال على التعليم. ■ تنمية مدارس التعليم الأساسى كمورد للمجتمع.	■ توفير أماكن جديدة لحوالى ٣,٥ مليون تلميذ. ■ تجديد ٣٥,٠٠٠ مدرسة فى المناطق الريفية. ■ مشاركة أغلبية المدرسين فى برنامج تدريبى لمدة أسبوعين كل عام. ■ إدخال الحاسب الآلى فى حوالى ١٥,٠٠٠ مدرسة.	■ إدارة البنية الأساسية بوزارة التعليم القومى. ■ فريق تنسيق عمل البرنامج تحت إشراف الوزارة.	■ عدد المدرسين الحاصلين على دورات تدريبية. ■ عدد المدارس التى تم إنشاءها أو تم تجديدها. ■ عدد الطلاب الذين تم توفير الكتب المدرسية لهم. ■ نسبة القيد فى المدارس. ■ نسبة التسرب من العملية التعليمية. ■ كثافة الفصول.

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
	▪ تدعيم تنفيذ المشروع. ▪ الرقابة وتقييم المشروع.				
استراتيجية التعليم العالى ٢٠٠٢-٢٠٠٧ فى نيوزلاند	يلعب نظام التعليم العالى دوراً هاماً فى الاقتصاد والمجتمع النيوزيلاندى ومن ثم هناك حاجة إلى نظام مترابط يساعد على تحقيق الأهداف القومية الخاصة بالتعليم والتى تتوافق مع متطلبات التنمية.	▪ تطوير المهارات والمعارف التى يحتاجها النيوزلنديين فى مجتمعهم المعرفى.	▪ إجراءات تطبيق السياسة الأولى: – تحسين عملية جمع ونشر المعلومات الخاصة بالتنبؤ بالمهارات، وزيادة حافز الطلاب لتطوير المهارات التى يحتاجون إليها، وتوفير المعلومات الخاصة بالتعليم وفرص التدريب، وتشجيع الاستثمارات فى مجال التعليم.	وزارة التعليم فى نيوزلاند.	▪ معدل مشاركة الخريجين حسب مجال الدراسة والتخصص الرئيسى ومستوى المؤهل. ▪ عدد العمال والمهندسين والتقنيين لكل ١٠٠٠٠من السكان. ▪ نسب الإكمال والمشاركة والتقدم فى التعليم العالى

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
		▪ ضمان التعليم والبحث العلمى لتطوير الماوريين (النيوزلنديين الأصليين).	▪ إجراءات تطبيق السياسة الثانية: – تطوير استراتيجية التعليم العالى للماوريين ودعم البحث العلمى وخلق المعرفة ونقل التكنولوجيا لهم. – تحسين استجابة القائمين على العملية التعليمية ومسئوليتهم عن احتياجات المتعلمين من الماوريين.		بالنسبة للماوريين ▪ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الماوريين ▪ اتجاهات سوق العمل بالنسبة للماوريين. ▪ الإنفاق على البحث والتطوير فى قطاع التعليم العالى كنسبة من إجمالى الإنفاق على البحث والتطوير، وكنسبة من الناتج المحلى الإجمالى. ▪ الإنفاق على البحوث الأساسية كنسبة من إجمالى الإنفاق على البحث والتطوير، وكنسبة من
		▪ رفع المهارات الأساسية على مستوى كل فرد للمشاركة فى المجتمع المعرفى	▪ إجراءات تطبيق السياسة الثالثة: – ضمان سهولة حصول الفقراء على مستويات معينة من المهارات، وتطوير طرق تدريس مرنة ومبتكرة.		

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
		▪ العمل على التعليم من اجل تضمين وتطوير شعوب الباسيفيك.	▪ إجراءات تطبيق السياسة الرابعة: – تحسين قدرات النظام كى يتسنى له مقابلة احتياجات وطموح شعوب الباسيفيك، تشجيع شعوب الباسيفيك على مباشرة الدراسات فى مجالات المهارات المتخصصة.		الناتج المحلى الإجمالى. ▪ الاستثمارات الموجهة للبحث والتطوير فى قطاع التعليم العالى مقسمة حسب المجالات البحثية التى تم توجيهها إليها. ▪ قيمة المشروعات البحثية التى تمولها الصناعة. ▪ عدد براءات الاختراع المسجلة لكل ١٠٠٠٠ من السكان. ▪ الصناعات المبنية على المعرفة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى.

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
		▪ تقوية البحث العلمي والمعرفة الإبداعية وسهولة تحويلها داخل المجتمع المعرفي.	▪ إجراءات تطبيق السياسة الخامسة: – تأسيس إطار للتعليم العالى والبحث العلمى والمنح الدراسية، وتعزيز نظام الحوافز ومكافأة الأبحاث الممتازة، ضمان وظائف مناسبة للباحثين، عقد برامج تدريبية لتشجيع الملتحقين بالدراسات العليا من الماوريين أو الباسيفيكيين.		
		▪ تعزيز نظام لتطوير كفاءة وجودة المجتمع المعرفي.	▪ إجراءات تطبيق السياسة السادسة: – تحسين الطاقات والقيادات الاستراتيجية للتعليم العالى، وتحسين الأداء المالى لـ TEIs، والاستفادة من المعلومات المتاحة للمديرين عن أداء المنظمات المسئولين عنها.		
تحسين جودة التعليم فى تونس	يتكون البرنامج التعليمى فى تونس من مرحلتين أساسيتين: ▪ المرحلة الأولى يتم فيها دعم تنفيذ سياسات الحكومة	▪ سياسات التدخل على مستوى المدارس من خلال دعم جودة تدريس الأفكار الجديدة، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	▪ آليات تنفيذ سياسات التدخل على مستوى المدارس من خلال تدريب المربيين المسئولين عن العملية التعليمية وتحسين البنية التحتية	يتم تنفيذ المشروع من قبل وزارة التعليم لتنفيذ أنشطة المشروع، بالتعاون مع وزارة	▪ الانخفاض المستمر فى معدلات الإعادة و الانسحاب. ▪ قياس مدى توحيد طرق

التجربة	توصيف المشروع	سياسات حل المشكلة	آليات التنفيذ	الجهات المنفذة	معايير التقييم
	التونسية فى مرحلة التعليم الأساسى. ▪ أما المرحلة الثانية يتم وضع السياسات فيها بناء على ما تم تحقيقه فى المرحلة الأولى.	جديدة، توسيع البنية التحتية فى المدارس، دعم تدريب المدرسين. ▪ سياسات التدخل على مستوى النظام ككل من خلال تكوين نظام لتقييم كل من الطلاب والمعلمين والمؤسسات التعليمية، دعم البحوث التربوية، تحسين أساليب الإدارة، التحكم فى تدفقات الطلاب.	للمدارس وتزويدها بأجهزة الحاسب الآلى بالإضافة إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى المدارس وتحسين طرق إدارة المدارس. ▪ آليات تطبيق سياسات التدخل على مستوى النظام ككل من خلال تطوير الاختبارات ومواد الاختبار وتصميم مؤشر أداء المدرسة لقياس الأداء المقارن بين المدارس وأداء نظام المدارس ككل.	الأشغال العامة Ministry Of Equipment لأداء الأعمال المدنية.	التدريس والتعليم الجديدة فى المستويات المختلفة لمرحلة التعليم الأساسى. ▪ قياس مدى تطبيق برنامج أولويات المناطق للتعليم والذى يهدف لتطوير أداء المدارس فى هذه المناطق

قائمة المراجع

1. Office of The Associate Minister of Education (Tertiary Education), "Tertiary Education Strategy 2002/2007", New Zealand, 2002.
2. The World Bank, " Basic Education Development (PAREIB) Project", Report No. 17535-ME, May 7, 1998.
3. The World Bank, " Education Quality Improvement Program (EQIP)", Human Development Department, Middle East and North Africa Region, Report No. 20467-TUN, Tunisia, May 30, 2000.
4. The World Bank, " Higher Education Improvement Project", Human and Social Development Group, Argentina, Chile and Uruguay Country Management Unit, Latin America and the Caribbean Regional Office, Report No.17887, Chile, October 19, 1998.
5. The World Bank, " Improving Relevance and Quality of Undergraduate Education", Human Development Unit, South Asia Region, Report No: 25386, Sri lanka, May 12,2003.
6. The World Bank, " Primary Education Quality Project", Human Resources Division, Country Department III, Latin America and The Caribbean Region Office, Report No.13426-PE, Peru, November 14 ,1994.
7. The World Bank, " Reform of Higher Education and Research Project", Human Resources Operations Division, Country Department I, Europe and Central Asia Region, Report No. 15525-RO, Romania, August 26, 1996.
8. The World Bank, " Rural Education Project", Human Development Sector Unit, Europe and Central Asia Region, Report No. 25101-RO, Romania, April 4, 2003.
9. The World Bank, " Secondary Education Project", Human and Social Development Group, Central America Department, Latin America and the Caribbean Region, Report No. 16991-ES, EL Salvador, August 7, 1997.
10. The World Bank, " Secondary Education Quality Improvement Project", Human Resources Operations Division, Country Department I, East Asia and Pacific Regional Office, Report No. 15577-TH, Thailand, MAY 28, 1996.
11. The World Bank, " Secondary Education Quality Improvement Project", Human Resources Operations Division, Country Department I, East Asia and Pacific Regional Office, Report No. 15577-TH, Thailand, May 28, 1996.
12. The World Bank, " Secondary School Teacher Development Project", East Asia and Pacific Regional Office, Country Department III, Population and Human Resources Division, Report No. 15028-IND, Indonesia, January 26, 1996.
13. The World Bank, " Technical Education and Training Modernization Project", Country Department II, Human Resources Operations Division, Latin America and the Caribbean Regional Office, Report No. 13416-ME, Mexico, October 5, 1994.
14. The World Bank, " Vocational Education Reform Project", Rural and Social Development Operations Division, China and Mongolia Department, East Asia and Pacific Regional Office, Report No. 15473-CHA, China, may 16, 1996.

15. The World Bank, “ Basic Education Project in Support of the First Phase of the Basic Education Program”, Human Development Sector Unit, FYR Macedonia, Turkey Country Unit, Europe and Central Asia Regional Office, Report No: 17877-TU, Turkey, June 1, 1998.
16. The World Bank, “ Basic Education Reform Project”, Human and Social Development Group, Cental America Department, Latin America and the Caribbean Region, Report No: 16534GU, Guatemala, April 30, 1997.
17. The World Bank, “ Technical Education Project”, Human resources Operations Division Country Department, East Asia and Pacific Regional Office, Report No. 15578-TH, Thailand, May 28, 1996.
18. The World Bank, “ Third Technician Education Project”, Education Sector Unit, South Asia Region, Report No: 20298-IN, India, July 25, 2000.
19. The World Bank, “Education Sector Support Project”, Human Development Sector Unit, East Asia and Pacific Region, Report No: 18890-MA, Malaysia, February 12, 1999.
20. The World Bank, “Higher Education – Improving Access”, Colombia, Venezuela, Mexico, Country Management Unit, Latin America and Caribbean Region, Report No: 23993, Colombia, November 2002.
21. White Paper on Creative Education, "Creative Education in Taiwan", 2002, <http://140.111.1.22/english/en04/creative_e.pdf>.